وبسقوط حكم البعث في بغداد. ثانيا : بداية نوع من الاستقرار في الوطن العربي ، بعد مؤتمر القمة العربي الاول والاتفاق على انهاء الحرب في اليمن وقيام منظمة التحرير الفلسطينية . ثالثا : قيام منظمة التحرير الفلسطينية والبدء باقامة هيكلها السياسي والعسكري وعلاقاتها الفلسطينية والعربية والدولية . رابعا : بدء النشاط المسلح لقوات العاصفة في الاول من يناير سنة ١٩٦٥ . خامسا : بدء اسرائيل بتحويل مجرى نهر الاردن واتفاق الدول العربية على مشروع تحويل الروافد .

وكان هذا كله يستلزم : ١ ــ حكما قويا في الداخل، ٢ ــ نشاطا فعالا على الصعيد العربي . ٣ ــ علاقات عالمية تؤمن الدعم المستمر والحماية المستمرة .

ولهذا جاء وصفي ، وقد ارتكز كتاب تكليفه على ثلاثة مبادىء : ١ ــ « القيام باصلاحات جذرية بعيدة المدى في الداخل تستهدف موارد الاردن في كل المجالات ، بحيث تحقق المجتمع المتقدم والرخاء والرفاهية لكافة المواطنين . ٢ ــ تعميق التضامن العربي على الاسس التي تقررت في مؤتمري القمة الاول والثاني . ٣ ــ تنمية العلاقات الودية التي تربط الاردن بكافة الدول الصديقة»(١٥).

وفي « مبادىء التكليف الثلاثة » ما يكفي لكشف مهمات وصفي الجديدة .

وانطلق وصفي منذ اعلان وزارته للعمل داخليا وفلسطينيا وعربيا ودوليا . فعلى الصعيد الداخلي حاول ان ينجز ما عجز عنه خلال وزارته الاولى. ويمكن تلخيص نشاطاته في هذا الميدان بما يلي :

١ ــ قام النظام بمسرحية حرق اضابير الملاحقات السياسية . وقد أعلن وصفي التل عن حرق ٢٠،٤٨٩ اضبارة امام المواطنين يوم ٣/٩ . تبع ذلك صدور عفو عام عن جميع الجرائم يوم ٤/٤ ، والسماح بدخول اللاجئين السياسيين يوم ٤/٥ واطلاق سراح المساجين يوم ٤/٦ ، واعلن بعد ذلك بأسبوع عن اعادة الجنسية الاردنية لمن استطت عنهم(١٦). قام وصفي التل بهذه المظاهرة، وهو يظن انها ستكسبه عطفا شعبيا واسعا .

٢ ــ اعلن في ٦٥/٦/٢ عن برنامج السنوات السبع للتنمية الذي يحتاج الى ٢٠٩ ملايين دينار ، منها ٩٠ مليونا للقطاع العام . ولم يمض عام حتى عقد وصفي التل مؤتمرا صحافيا تحدث فيه عن القضايا الاقتصادية . وذكر في بداية مؤتمره ان السنة الاولى من حكمه « كانت من احسن السنوات القياسية والفعالة في كل النواحي » . واضاف : « صحيح انه لم يتم كل شيء وعدنا به ، ولكن كافة المشاريع التي ادرجت في الموازنة ، والتي للحكومة سيطرة تامة على تنفيذها (نفذت) او بدأت بصورة جدية في طريق التنفيذ . واكثرها تم او على وشك التمام » . ولكنه اشار الى ثلاثة استثناءات منها مشروع البوتاس .

ومن المشاريع التي تحدث عنها في مؤتمره مشروع البيت الرخيص ، وذكر ان عطاء البيت الرخيص قد طرح « لدراسته والتوصل الى اسلوب ملائم واقل كلفة من طرق البناء الحالية » . كما ذكر ان الحكومة ستبدأ خلال مدة قريبة « بالمساهمة في بناء بيوت لذوي الدخل المحدود » . كما تحدث في المؤتمر عن قضية سلم رواتب الموظفين ، واشار الى ان اسباب التأخر في البت فيها راجعة الى عوامل فنية ، منوها الى ان السنة الاولى من حكمه كانت « من السنين الجيدة جدا للموظفين ، فقد اصاب الترفيع عددا كبيرا منهم » . ثم قارن بعد ذلك بين ميزانية السنة السابقة والميزانية الجديدة ، فبين ان الميزانية السابقة « كان التركيز (فيها) على الطرق والخدمات البريدية ، بينما التركيز في الموازنة الحالية على مشاريع المياه والكهرباء » . واضاف: « ان قضية الخدمات وصلت عندنا حداً يعتز به ، واصبحت على درجة جيدة»(١٧). وكان قد اعلن قبل ذلك ان بامكان الاردن الاستغناء عن المعونة الاقتصادية ، وعليه فان « القول بأنه في حالة انقطاع المعونة الاجنبية سنصبح كالسمكة بلا ماء هو قول غير صحيح » ، واضاف : « اننا نستطيع ان نستمر ، مع الاعتراف بأن بعض المشاريع الانمائية سيتأخر تنفيذها من جراء ذلك»(١٨). ثم أكد وصفي التل ان الحكومة الاردنية ماضية في سياسة الاستغناء عن المعونات الاجنبية تدريجا .

٣ ــ أعلنت وزارة وصفي عن عدد من الاصلاحات، ومنها « نظام يتضمن المعالجة الطبية لعائلات الضباط وافراد القوات المسلحة » و « قانون التأمين الصحي الذي يشمل جميع الموظفين والمستخدمين ، ممن يتقاضون رواتبهم من الموازنة العامة للدولة»(١٩).

٤ ــ أعلن وصفي التل في مؤتمر صحفي في ٦٥/٦/٦